مجلة التاريخ المتوسطي. المجلد 08، العدد 02. شهر جوان 2026. ص: 433 - 451
P-ISSN: 2716-764X, E-ISSN: 2716-7747

ت. الإرسال: 02 - 02 - 2026	ت. القبول: 25 - 03 - 2026	ت. النشر: 30 - 06 - 2026

أحكام الإعدام الصادرة في حق مناضلي ثورة التحرير الجزائرية ورد فعل جبهة التحرير الوطني تجاهها 1955- 1962

Death sentences issued against Algerian liberation revolution fighters and the reaction of the National Liberation Front towards them 1955-1962.

تركي عبد القادر
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر
a.terki@univ-skikda.dz

الملخص:

بعد اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 وما شهدته الجزائر من معارك وعمليات عسكرية قام بها الثوار ضد قوات الاحتلال الفرنسي كانت ردة فعل هذا الأخير على هذه العمليات عنيفة بقدر المفاجأة التي أحدثتها الثورة، فتعرض الكثير من الجزائريين للاعتقال التعسفي و السجن. وفي غالب الأحيان كانت تتم إحالة ملفاتهم إلى المحاكم العسكرية التي كانت لا تدخر جهدا في الرمي بهؤلاء الجزائريين إلى الموت ووضع أعناقهم تحت حد المقصلة. وبداية من 27 جوان 1955م أصدرت المحكمة العسكرية للجزائر العاصمة الحكم على 14 مجاهدا بالإعدام كانوا من بين الذين هاجموا ليلة الفاتح نوفمبر، هذا التاريخ كان بداية لسلسلة طويلة من أحكام الإعدام بلغت ذروتها مع معركة الجزائر1957م، وأصبحت الأحكام بالموت سمة لصيقة بقرارات المحاكم العسكرية في الجزائر التي استحدثت بعد صدور قانون حالة الطوارئ أفريل1956م، الأحكام بالإعدام على الجزائريين كانت تصدر بأعداد كبيرة وفي عديد الأحيان كانت تصدر بشكل جماعي ضد مجموعة من الجزائريين، وكانت تشمل المجاهدين والمناضلين في صفوف جيش وجبهة التحرير الوطني كما تشمل في بعض الأحيان حتى أولئك الأبرياء. هذه الإعدامات نتج عنها مئات من المفقودين الجزائريين ومئات من العائلات المشردة و الأيتام و الأرامل، و منه فقد أصبحت قضية المحكوم عليهم بالإعدام خلال الثورة التحريرية قضية في غاية الخطورة تجسد تسلط الاحتلال الفرنسي في الجزائر وخرقه لمضامين القوانين والاتفاقيات الدولية. لم تكن جبهة التحرير الوطني بمنأى عن هذه التطورات وحاولت مرافقة المعتقلين الذين صدرت في حقهم أحكام بالإعدام وذلك عن طريق تكليف هيئة من المحامين الجزائريين والأجانب للدفاع عنهم، وكذلك القيام بعمليات انتقامية ضد بعض القادة العسكريين الفرنسيين ومديري السجون، إضافة إلى الدفاع عن المحكوم عليهم بالإعدام عن طريق وسائل الإعلام والتشهير بالتجاوزات غير القانونية التي يقوم بها الاحتلال الفرنسي في الجزائر. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم صورة عن واقع الإعدامات أثناء الثورة الجزائرية مع شرح لتطور عمل المحاكم في الجزائر والتي أصبحت مخصصة تقريبا للبت في الأعمال الثورية، مع تبيان جهود ومواقف جبهة التحرير الوطني من التطورات الميدانية والسياسية حول تسارع وتيرة إطلاق الحكم بالإعدام في حق مناضليها. ومنه فالمقال يتمحور في الإشكالية التالية: كيف كان رد فعل جبهة التحرير الوطني تجاه أحكام الإعدام الصادرة ضد مناضلي الثورة التحريرية؟وسيتضمن المقال ثلاث محاور: الأول يتناول وضعية جهاز العدالة في الجزائر والذي وضحت من خلاله واقع القوانين الفرنسية المطبقة في الجزائر وكيف أن السلطات الاستعمارية قد أعطت الصبغة القانونية لكل تجاوزاتها ضد الجزائريين وعلى رأسها قضية الإعدامات، والثاني يعالج وضعية المناضلين المحكوم عليهم بالإعدام أمام المحاكم العسكرية الفرنسية وفي أروقة السجون وإلى غاية وصولهم إلى حد المقصلة، أما المحور الثالث فيتناول رد فعل "ج. ت. و" على أحكام الإعدام الصادرة في حق مناضليها والطرق والأساليب التي اتبعتها جبهة التحرير الوطني للدفاع عنهم بكل السُّبل المتاحة وذلك من خلال تشكيل لجنة من المحامين للدفاع عليهم في المحاكم الفرنسية أو الدفاع عنهم في وسائل الإعلام أو حتى القيام بعمليات عسكرية لأجل التخفيف من تزايد هذه الإعدامات. وقد استعملت المنهج التاريخي بأدواته الوصف والتحليل في إعداد هذا المقال فالمنهج التاريخي

مرشح تلقائياً لإنجاز الدراسات التاريخية وتتبع الاحداث وتسلسل التواريخ أما أداة الوصف فقد استعملتها في وصف حالة المحكوم عليهم بالإعدام بداية من إلقاء القبض عليهم وإلى غاية إعدامهم، أما التحليل فمن خلاله تمكنت من الوقوف على بعض التناقضات التي حصلت في قضية المحكوم عليهم بالإعدام خاصة فيما يخص القوانين الاستعمارية الصادرة في الجزائر. وقد توصلت في نهاية هذا المقال إلى عدد من النتائج أبرزها مدى خرق سلطات الاحتلال الفرنسي للقوانين الدولية وذلك بإعدامها لأعداد كبيرة من الجزائريين وتزايد أعداد المحكوم عليهم بالإعدام تدريجياً مع تصاعد الكفاح الثوري حيث أصبحت قضية المحكوم عليهم بالإعدام في الجزائر من القضايا التي شغلت أوساط الرأي العام والمحلي والدولي، إضافة إلى نتيجة أخرى تمثلت في عدم تخلي جبهة التحرير الوطني عن المناضلين المحكوم عليهم بالإعدام وتتبعها لجميع خطواتهم منذ إلقاء القبض عليهم مروراً بمحاكمتهم والدفاع عنهم ثم التكفل بهم حتى داخل السجون، وقد أدى ذلك إلى نجاة أعداد كبيرة منهم من الموت.

الكلمات المفتاحية: الحكم بالإعدام؛ المحاكم العسكرية؛ جبهة التحرير الوطني؛ القضاء العسكري.

Abstract:

After the outbreak of the Algerian revolution on November 1, 1954, the battles and military operations carried out by the revolutionaries against the French occupation forces. The latter's reaction to these operations was as violent as the surprise caused by the revolution. Many Algerians were subjected to arbitrary arrest and imprisonment, and in most cases, their files were referred to military courts, which spared no effort in throwing these Algerians to death and placing their necks under the guillotine. Beginning on June 27, 1955, the Military Court of Algiers sentenced 14 mujahideen to death, who were among those who attacked on the night of November the 1st. This date marked the beginning of a long series of death sentences that reached its peak with the Battle of Algiers in 1957. Death sentences became an inseparable feature of the decisions of the military courts in Algeria, which were established after the issuance of the State of Emergency Law in April 1956. Death sentences were issued against Algerians in large numbers and were often issued collectively against a group of Algerians. They included mujahideen and activists in the ranks of the National Liberation Army and the National Liberation Front, and some cases innocent people. These executions resulted a hundred of missing Algerians and hundreds of displaced families, orphans, and widows. Thus, the issue of those sentenced to death during the liberation revolution became an extremely serious matter. It embodied the dominance of the French occupation in Algeria and its violation of international laws and agreements. The National Liberation Front (FLN) was not immune to these developments and attempted to support detainees sentenced to death by appointing a panel of Algerian and foreign lawyers to defend them. It also carried out reprisals against French military leaders and prison directors as well as defended those sentenced to death through the media and exposing the illegal violations committed by the French occupation in Algeria.

This study aims to present a picture of the reality of executions during the Algerian Revolution, explaining the development of the work of the courts in Algeria, which became exclusively dedicated to adjudicating revolutionary actions. It also highlights the efforts and positions of the National Liberation Front regarding the field and political developments surrounding the accelerating pace of issuing death sentences against its activists.

The article therefore revolves around the following question: How did the National Liberation Front react to the death sentences issued against the fighters of the liberation revolution? The present article will include three sections. The first reveals the justice system in Algeria, through which I explained the reality of the French laws applied in Algeria and how the colonial authorities gave legal status to all their transgressions against Algerians most notably the issue of executions. The second section deals with the situation of activists sentenced to death before French military courts and in prison corridors until they reached the guillotine. The third section addresses the reaction of the FLN to the death sentences issued against its activists, the methods and techniques employed by the FLN to defend them using all available means including forming a committee of lawyers to defend them in French courts, in the media or even in military operations to mitigate the increasing number of executions.

I used the historical method with its tools of description and analysis in preparing this article since the historical method is automatically suitable for completing historical studies and tracking events and the sequence of dates. As for the tool of description, I used it to describe the condition of those

sentenced to death, starting from their arrest until their execution, through analysis I was able to identify some of the contradictions that occurred in the case of those sentenced to death, especially with regard to the colonial laws issued in Algeria.

At the end of this article, I have reached a number of conclusions, the most prominent of which is the extent to which the French occupation authorities violated international laws by executing large numbers of Algerians. Regarding the gradual increase in the number of those executed arbitrary and the escalation of the revolutionary struggle, the issue of those sentenced to death in Algeria became one of the issues that occupied the public opinion both locally and internationally. Another result was that the national liberation Front did not abandon the activists sentenced to death and followed every step of the way from their arrest through their trial and defence which eventually led to a large number of them escaping death.

Key words: sentence; military courts; National Liberation Front; Military judiciary.

المؤلف المرسل: عبد القادر تركي، **الإيميل:** a.terki@univ-skikda.dz

مقدمة

مع اندلاع الثورة الجزائرية 1954 م باشر البوليس الفرنسي حملة اعتقالات واسعة يسعى من ورائها إلى إيقاف المسؤولين عن أحداث ليلة أول نوفمبر وبالفعل فقد تمكنت قواته من اعتقال عدد كبير من الوطنيين في مختلف المناطق وسارعت إلى إقامة المحاكم لإصدار الأحكام الملائمة للجرائم المنسوبة إليهم والتي كانت تصب في مجملها حول المساس بأمن الدولة، تصدَّر الحكم بالإعدام قائمة العقوبات فهو من بين الأحكام التي كانت مرتبطة بالجرائم التي تدخل ضمن حيز المساس بأمن الدولة الفرنسية، اتخذت الإعدامات في الجزائر أثناء الثورة وتيرة متسارعة وما إن حلت سنة 1957م حتى أصبحت مخرجات كل المحاكم العسكرية في الجزائر تدور حول إطلاق حكم الإعدام في حق معتقلي جبهة التحرير الوطني، وكرد فعل على ذلك سارعت جبهة التحرير الوطني إلى مساندة مناضليها المعتقلين وتبيين أن نضالها شرعي بالسعي للحصول على الاستقلال وأن الأمر لا يتعلق بالمساس بأمن الدولة وبالتالي بطلان تلك الأحكام.

تعد قضية أحكام الإعدام الصادرة في حق الجزائريين خلال فترة الثورة التحريرية من أبرز القضايا التي لقيت اهتماماً من طرف جبهة التحرير الوطني ووسائل الاعلام المحلية والأجنبية وذلك لما صاحب هذه الأحكام من خرق للمعاهدات والقوانين الدولية ومن انتهاكات لحقوق الجزائريين المعتقلين الذين تعرضوا لهذه الأحكام القاسية، ومنه فقد سعت جبهة التحرير الوطني باعتبارها القائد والممثل الوحيد للثورة لإيجاد حل ومخرج لهذه القضية وذلك عن طريق عدد من الطرق القانونية والإعلامية وحتى العسكرية. وفي هذا المقال سوف أحاول شرح موقف جبهة التحرير الوطني من الأحكام بالإعدام الصادرة في حق مناضليها من طرف المحاكم الفرنسية وكيف قامت بمتابعتهم والدفاع عنهم لتحول دون تطبيق تلك الأحكام ضدهم. و تبرز أهمية هذا الموضوع في تِبيان دور جبهة التحرير الوطني في الدفاع عن المناضلين المحكوم عليهم بالإعدام خلال الثورة التحريرية.

أما بالنسبة للدراسات السابقة لهذا الموضوع فقد كان أغلبها من المصادر التي كتبها المجاهدون الذين تعرضوا لهذه الاحكام مثل كتاب "الناجي من المقصلة" لمؤلفه مصطفى بودينة أو مذكرات الحاج مسعود جديد بعنوان "مذكرات شهيد لم يمت" كما تعد مذكرات وكتابات المحامين الذين دافعوا عن المناضلين الجزائريين مثل كتاب "محامون بلا حدود" لمؤلفه سارج مورو أو كتاب "محامي الفلاقة" لمؤلفه هنري كوبون من أبرز الدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع، إلا أن هذه الكتابات والدراسات ركزت بشكل كبير على انتهاكات السلطات الاستعمارية للقوانين الدولية وإصدارها لأحكام الإعدام بشكل تعسفي وظالم ضد الجزائريين دون التركيز على موقف جبهة التحرير الوطني من هذه الأحكام وكيف أنها سعت بكل الطرق للدفاع عن هؤلاء الجزائريين وإنقاذهم من حكم الإعدام، وهذا ما سأقوم بطرحه ومناقشته في مقالي هذا. و منه فالمقال يتمحور في الإشكالية التالية: كيف كان رد فعل جبهة التحرير الوطني تجاه أحكام الإعدام الصادرة ضد مناضلي الثورة التحريرية؟ و تندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية كالتالي: كيف كانت وضعية العدالة الفرنسية في الجزائر خلال فترة الثورة؟ وكيف كانت وضعية المعتقلين الجزائريين في ظل هذه العدالة الاستعمارية؟ وما هو الدور الذي لعبته جبهة التحرير الوطني في الدفاع عن المناضلين المحكوم عليهم بالإعدام؟

أما عن المنهج المتبع فهو المنهج التاريخي الذي يساعد على تتبع الأحداث بتسلسلها الزمني كما استعنت بأداتي الوصف والتحليل، وذلك لوصف وضعية العدالة الاستعمارية في الجزائر، ووصف ما يمر به الجزائريون المحكوم عليهم بالإعدام منذ اعتقالهم وإلى غاية وصولهم إلى موقع تنفيذ الحكم عليهم أما التحليل فقد استعنت به في التعريف بمضامين القوانين الدولية وتحليل مدى خرق السلطات الفرنسية لهذه القوانين خلال عمليات محاكمة المناضلين الجزائريين. ومن أبرز المصادر المستعملة جريدتا المقاومة والمجاهد الناطقتان باسم الثورة واللتان نشرتا عدداً من المقالات التي تندد بأحكام الإعدام الصادرة ضد الجزائريين، إضافة إلى عدد من المذكرات مثل مذكرات المجاهد محمد سعيد معزوزي بعنوان "عايشت الحلو والمر" ومذكرات المجاهد مصطفى بودينة بعنوان "الناجي من المقصلة" التي قامت بوصف دقيق لحياة المحكوم عليهم بالإعدام منذ اعتقالهم مروراً بوقوفهم أمام المحكمة ثم حياتهم داخل السجن أو المعتقل وأخيراً تنفيذ حكم الإعدام فيهم، وبالإضافة إلى ذلك نجد مذكرات وكتابات المحامين الذين تكفلوا بالدفاع عن الجزائريين المحكوم عليهم بالإعدام من أمثال سارج مورو صاحب كتاب "محامون بلا حدود".

1. العلاقة بين الجيش الفرنسي والعدالة في الجزائر

قبل الخوض في موضوع الحكم بالإعدام في الجزائر خلال الثورة التحريرية لا بد من التعريج وإلقاء نظرة على مصدر إطلاق تلك الأحكام والذي يمثله القضاء حتى وإن كان بشكل نظري إلى حد ما، وبدون أن نتمكن من تقديم تحليل شامل نريد أن نعطي بعض المؤشرات حول السوابق القضائية وموقف القضاة. ففي سؤال طُرح على قاضي التحقيق بيير بورا (Pierre Boura) الذي عمل في الجزائر قاضيَ تحقيق خلال

تلك الفترة حول استفحال النظر في جرائم الدولة[1]، واستحواذها على مكان أوسع في القضايا المرفوعة للمحاكم على حساب قضايا الحق العام، وكيف أن المسائل القضائية تحولت تدريجيا لصالح القضاة العسكريين على حساب القضاة المدنيين، كان رد القاضي بيير بورا بأن الأمر يختلف بحسب المكان، ففي الجنوب الجزائري مكان عمله في بداية الثورة لم تطغَ القضايا المتعلقة "بالتمرد" على النشاط المدني للعدالة، لكن الأمر في الشمال كان على العكس من ذلك تماما؛ ففي الأوراس مثلا لم يعد هناك أي قضايا مدنية عمليا(Apap, 1997:129).

وحسب القاضي بيير بورا فإن واقع الأحداث قد فرض نفسه أكثر، حيث انخفض نشاط القضاة في الأمور المدنية ليتزايد في المقابل نشاطهم في القضايا الجنائية وفي مسائل الشرطة القضائية، لاسيما أن كل ما يتعلق بالنشاطات الثورية وسواء كانت أعمال جمع التبرعات أو حمل الأشخاص للأسلحة، فإن هذه الأعمال تم تصنيفها على أنها هجوم على الأمن الخارجي للدولة الفرنسية، وبالتالي يجب أن تكون موضوع تحقيقات يأمر بها قاضي الصلح، كل هذه الحقائق جلبت سَيلاً من القضايا للقضاة المدنيين وقضاة التحقيق والتي حولتهم إلى قضاة جنائيين(Apap, 1997: 130).

أكد أندري مارك (Andrei Mark) الذي أنجز مقالا حول القضاة العسكريين خلال الحرب الجزائرية تحت عنوان "Requérir la peine de mort. Les magistrats militaires entre la France et l'Algérie durant la guerre d'indépendance algérienne " والذي نشره في مجلة "Revue d'histoire " سنة 2019، أكد فيه أن السمة الأساسية للقضاة أثناء الثورة الجزائرية أنهم كانوا جميعا قبل الانضمام إلى القضاء العسكري ضباطا عسكريين ومقاتلين عايشوا الحملة الفرنسية و تحرير فرنسا من النازية وحروب إنهاء الاستعمار (Marc، 2019: 21- 22). ومنه فإن أحكام الإعدام المتعددة التي أطلقت في حرب الجزائر كانت تعد جزءًا من منطق الحرب السائد في إطار اتفاقية "حظر الإرهاب" التي تروج لها السلطات الفرنسية، هكذا يظهر منطق الحرب في المحاكم العسكرية في الجزائر، كل ذلك يصب في اتجاه واحد بحيث يخدم استمرار المنطق الاستعماري الذي لا يمكن أن تصمد بموجبه الوصاية الفرنسية على الجزائر دون استعراض للقوة(Thénault, 2021: 9).

وبالرجوع إلى موضوع هذه الورقة البحثية فإن أول أحكام الموت تم النطق بها بعد عدة أشهر من انطلاق الثورة التحريرية وبالضبط في 27 جوان 1955 من المحكمة العسكرية للجزائر العاصمة التي حاكمت 14 مجاهداً، هؤلاء المجاهدون الذين هاجموا في ليلة الفاتح نوفمبر 1954م قرية "روبوفال". المحكمة نطقت بستة (6) أحكام بالموت ضد كل من: زمور محمد، الشيخ محمد، محمد بن محمد، بن حدادي محمد، مكيري يونس، بن سعيدي محمد ومجاهدون آخرون حكم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة 20 سنة (Khiati, 2014: 279)، كانت هذه بداية لسلسة طويلة من الإعدامات والتي زادت وتيرتها بتزايد اشتداد الثورة التحريرية وبلغت ذروتها مع أحداث معركة الجزائر 1957م. إن واقع الإعدامات في الجزائر يشرح لنا

[1].مما تجدر الإشارة إليه أن الأعمال التي قامت بها جبهة التحرير كانت مصنفة على أنها جرائم ضد أمن الدولة والثوار خارجون عن القانون الفرنسي وبالتالي تم الحكم عليهم وفق هذا الاتجاه.

الصورة التي ارتبطت بالعنف الاستعماري، فمنذ السنوات الأولى من الثورة ظهر الحكم بالإعدام بوصفه وسيلة ردعية التصقت بالجهاز العدلي والقضائي الفرنسي في الجزائر. وقد تعددت وتطورت طرق تنفيذ الحكم بالإعدام وكان أكثرها دراماتيكية الإعدام بالمقصلة، فالعديد من الجزائريين أعدموا بالمقصلة بموافقة رئيس الدولة الفرنسية، إنها حقيقة وليست حكماً صوريا مثلما هو الأمر في بلجيكا بغية ترهيب الجمهور في الجلسات، إنها حقيقة مرعبة، فالإعدامات تنفذ بالجملة في الجزائر، باريس وليون (مورو، 2015: 77).

إن الصلاحيات الخاصة التي مُنحت لحكومة غي موليه (Guy Mollet) كانت بمثابة بداية لسياسة القمع الجماعي في الجزائر، واعتبر فيدال ناكيه أن تاريخ أول عمليات الإعدام بالمقصلة كانت في 19 جوان 1956م، كان هذا تاريخا حاسما، لقد كان الضغط الذي مارسه المعمرون على حكومة غي موليه رهيبا ومتصاعدا، وقد أشارت صحيفة فرانس أوبسرفتور الأسبوعية إلى هذا الضغط فمجموعة من الوزراء يضغطون لإعدام من صدر في حقهم حكم بالإعدام: «إذا لم تقم بإعدام المحكوم عليهم بالإعدام، فلن تحصل أبدا على عودة الهدوء إلى الفرنسيين في الجزائر»، وفي الأخير استجاب غي موليه لذلك الضغط وعين روبيرت لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر في 16 فبراير 1956، ونتيجة لتلك الضغوط الوزارية تم تعيين الجنرال سالان في 01 ديسمبر 1956 كقائد أعلى للجيوش في الجزائر، وقد كلف هذا الأخير بتنفيذ سلسلة من عمليات الإعدام بالمقصلة(Manceron, 2024). وكان النصيب الأكبر من الإعدامات من نصيب سجناء سجن بربروس، فعند الفجر يتم استخراج واحد أو اثنين أو ثلاثة من المجاهدين وأحياناً أكثر، وهناك يتم قطع رؤوسهم(قروج، 2013: 65)، في هذا السجن قطع 69 رأسا لمناضلين جزائريين بدءًا بأحمد زبانة، وعبد القادر فراج يوم 19 جوان 1956م، ثم لحقهما الإخوة محمد تفروين يوم 19 أوت 1956 وفرناند إفتون يوم 11 فيفري 1957م، ومحمد أونوري يوم 19 فيفري 1957م، ومحمد لخنش في 8 أفريل 1957م (بودينة، 2009: 161).

في مقال في جريدة المقاومة الجزائرية ذكرت جبهة التحرير الوطني أن صحيفة "أوبسرفتور" الفرنسية ذكرت في عددها الصادر بتاريخ 14فيفري 1957م أن 16 جزائرياً قد نفذ فيهم حكم الإعدام في ظرف أسبوع واحد: من 3 إلى 12 فيفري 1957م، 8 منهم من قسنطينة، 5 في وهران و3 في الجزائر. وأتبعت جريدة المقاومة ذلك المقال بوضع لائحة بأسماء المناضلين الجزائريين الذين تم إعدامهم في تلك الفترة. إن عشرات وعشرات من الجزائريين قد أوقفوا وحوكموا وصدرت عليهم أحكام بالإعدام في نفس الظروف ولنفس التهم التي لفقت لهم ظلماً من طرف البوليس الفرنسي[2].

بحلول سنة 1959 م كان هناك 35 محكوماً بالإعدام في سجن بربروس في الجزائر العاصمة و26 في مركز العقوبات بقسنطينة في 85 إحصاءً في الجزائر لهذه السنة، وبالرجوع إلى الوراء إلى سنة 1957م كان هنالك 53 محكوماً بالموت في الجزائر العاصمة، 19 في قسنطينة و12 في السجن المدني بوهران. وفي عام 1959م كان هناك 16 محكوماً بالإعدام في السجن المدني بوهران، 8 في سجن بربروس و البليدة، 5 في

[2].*جريدة المقاومة الجزائرية لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني*، «الاغتيال باسم القانون»، ع: 15، 20 ماي 1957، ص C-D.

تيزي وزو، 3 في مدينة أورليان (الشلف) ومستغانم. أما سنة 1961م ففي مركز العقوبات بقسنطينة العدد كان 61 محكوماً بالإعدام، في السجن المدني بوهران 44، في سجن بربروس سجل 42 وفي سجن البليدة 23 محكوماً(Khiati, 2014, 277).

كإحصاء عام فمن سنة 1956م إلى سنة 1962م كان المحكوم عليهم بالإعدام في أروقة الموت تقريبا 2000 مناضل في الجزائر وفرنسا. قطعت المقصلة رؤوس 207 منهم، أما الآخرون فقد نجوا من جلاديهم ومن تلك الآلة الإجرامية. و من سنة 1958م إلى سنة 1962م أمر ديغول بقطع رؤوس 130 مناضل جزائري، وقام سابقوه بقطع ثمانين، وهكذا فقد قطعت رؤوس 69 مناضلاً في سركاجي بالعاصمة، و57 في القصبة بقسنطينة، و66 في وهران، وفي فرنسا أعدم 13 وطنياً في قلعة مونلوك (ليون)، و5 في سجن لاسنتي (باريس)، و4 في ديجون، أي 22 في المجموع، فالجمهوريتان الرابعة والخامسة قد قطعتا رؤوس 214 جزائريا دون أن تتطرق إلى من أعدموا رميا بالرصاص. فهل هذا الرقم صحيح؟ إن الجلادَ ينِميسيوني الابن والأب قد اعترفا بقطع 400 رأس(بودينة، 2009: 145- 173).

أما سجن القصبة بقسنطينة فقد قطع فيه 57 رأساً، ونبدأ بمحمد بن علي بلخيرية يوم 17 أوت 1956م، ثم نصر الدين عبد الحفيظ بن ساعدي في 13 ديسمبر 1956م، والبشير بن شريف حجاج في 2 جانفي 1957م وهو أحد رفاق مصطفى بن بولعيد ولم يستطع الفرار معه، ثم سعدية محمد بن بالقاسم في 2 جانفي 1957م، ورابح بن محمد بوشيبة في جانفي 1957م، وفي سجن وهران قطعت رؤوس 66 مناضل، بدءًا بمحمد ولد محمد العيد في 3 جويلية 1956م، وعبد القادر بومليك في 4 ديسمبر 1956م، وأحمد عمور في 4 ديسمبر 1956م، وفي 7 فيفري 1957 م على التولي وبفارق 4 دقائق من الزمن قطعت رؤوس كل من: أحمد بوعشرية، ومحمد بوطيب، ومعمر غول، وميلود قبداني وسيدي يخلف(بودينة، 2009: 161).

في الأراضي الفرنسية وبعد أحداث 25 أوت 1958 م التي قامت بها فدرالية جبهة التحرير الوطني على الأراضي الفرنسية قررت السلطات الاستعمارية عقوبة الإعدام بالمقصلة على كل المناضلين المنخرطين في فدرالية الجبهة، وخاصة منهم مسؤولي الولايات والقسمات وأفواج الصدام التي نفذت العملية، وبذلك فقد حكمت المحاكم العسكرية الفرنسية على كل من اعتقل من مسؤولي المناطق والقطاعات وصناع المتفجرات ورؤساء البعثات بالإعدام دون تردد، ومثالنا هنا هو المتهم "عراب عينوز" الذي اتهم بمحاولة إضرام النار في مستودع لتكرير البترول لشركة "إيسو"، وقد تولى الدفاع عليه المحامي سارج مورو(مورو، 2015: 129)، ففي سجون فرنسا قطعت رؤوس 22 من المناضلين الجزائريين بدءًا بحسناوي عدالة يوم 07 جوان 1959م في ديجون، ومقران سعدي في 5 جويلية 1959 في سجن ديجون، ومحمد بن زوزو في 26 سبتمبر 1959 م في ليون(بودينة، 2009: 161).

إن المحاكم العسكرية الفرنسية قد حطمت كل الأرقام القياسية، بأن حكمت بالإعدام على 2020 من الوطنيين الجزائريين الذين كانوا ينشطون على أساس أنهم محاربون في حرب، وقد انتهت الحكومة الفرنسية أخيراً إلى الاعتراف بشرعيتها ووجودها، وهذا العدد يتوزع كالتالي: 654 في الجزائر العاصمة، 627 في وهران، و625 في قسنطينة، و114 في فرنسا (13 في باريس –لاسنتي، 8في مرسيليا، و5 في ميتز، و5 في رين، و10 في داوي، و9 في ديجون، و61 في ليون –قلعة مونلوك و3 في ليل ، من بين 2020 من المحكوم

عليهم بالإعدام تم الإعفاء عن 215، واستبدلت عقوبتهم بالسجن المؤبد. كما تم إعدام 210 بالمقصلة، وأعدم 10 رميا بالرصاص، أو بالحرق وهم أحياء، بينما لم يتم العفو العام والإفراج عن 1585 من محتشد فادوني إلا في شهر ماي 1962 بعد توقيع اتفاقية إيفيان، إن عدد الناجين من هذه الآلة الإجرامية يرتفع إلى 1797. أما المحكوم عليهم بالإعدام بصفة غيابية، فعددهم غير معروف(بودينة، 2009: 162).

بالتوازي مع الإعدام بالمقصلة كانت تتم العشرات من عمليات الإعدام الجماعية، فالآلاف من الأشخاص فقدوا خلال حرب الجزائر، الإعدامات الجماعية لم تكن بعدد قليل، هذه الإعدامات صنفت الأشخاص الذين لم يشاركوا في عمليات حربية كأفراد في نظامFLN، ولكنهم متهمون بسطاء تم إيقافهم خلال عمليات تمشيطية أو تحريات في المنازل، ولا يمكن فصل ملف الإعدام عن ملف المفقودين خلال حرب التحرير فالكثير من المفقودين هم في الحقيقة تم إعدامهم ومن ثم إخفائهم قسرا، ففي ملاحظة موجهة من ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الجزائر أكد أن قضية المفقودين الجزائريين والإعدامات الجماعية للمساجين كانت تمثل المشاكل الرئيسية التي تخص الصراع في الجزائر، حيث أن ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر طالب إدارته أن يتخذوا إجراءات تجاه الحكومة الفرنسية بشأن هذا الموضوع(Khiati, 2014:184).

وقد أشارت تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول تبريرات السلطات الفرنسية لعمليات القتل والاختفاء للمعتقلين أنه :«خلال أشهر متوالية وبعد أبحاث متعددة هنالك عشرات الحالات من المفقودين المتهمين في سجون الجزائر، أو إعدامات جماعية، وفي الردود المعطاة إلينا من السلطات الفرنسية أن بعض الأشخاص المبحوث عليهم فقدوا حياتهم خلال محاولة الفرار، أو أنهم قضي عليهم خلال عملية عسكرية قبلوا بالمشاركة فيها بإرادتهم»، وقد رأت اللجنة في تقريرها أن هذه الأساليب من الإجابات غير مقبولة، فهذا يعني الكبح لتغطية كل الأعمال التي يتم تطبيقها على المساجين في المرحلة الأولى من سجنهم للحصول على المعلومات، من غير الفائدة أن نذكر أن كل هذا مضاد لروح الاتفاقيات الدولية. وقد أوردت اللجنة مسألة مفقودي وهران والتي لمحت لها على أنها حالة من حالات الإعدام الجماعي: «في 23 نوفمبر 1959 محكمة وهران كان من المفترض أن تتم فيها محاكمة المسلمين، لكن 9 أماكن من كراسي المتهمين بقيت فارغة (8 رجال وامرأة) وكالعادة السلطات الفرنسية تقول إنهم ماتوا خلال محاولة فرار»، وتبقى هذه الحالات مجرد عينة من الكثير من حالات الإعدام الجماعي الذي تعرض له المعتقلون والتي فسرتها السلطات الفرنسية على أنهم ماتوا أثناء محاولتهم الفرار(Khiati, 2014: 184- 185).

بمرور السنوات تضاعف النطق بحكم الإعدام ليصل في مجمله مع نهاية الثورة إلى حوالي 1500. وبرز أكثر كأداة للتنظيم السياسي للقمع القضائي، ومن بين 1500 مُدان في الجزائر تم إعدام ما يقرب من 200 مدان بوتيرة تتماشى مع تطورات الصراع الحاصل، حيث أُعدم 100 مدان في عام 1957 م وهي سنة ذروة الصراع بين الثورة التحريرية والجيش الاستعماري، و بينما لم يُعدم أحد عندما كانت المفاوضات الفرنسية الجزائرية جارية؛ إلا أن هيئة مكافحة الإرهاب واصلت إصدار أحكام الإعدام حتى وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م، وكان العفو عن المحكوم عليهم بالإعدام يعارض بشدة أمرًا مصممًا على هزيمة

العدو وسلطة سياسية تتكيف قراراتها مع التطور العام للنزاع، كما أثار العفو استياء الفرنسيين في الجزائر الذين يجعلون الإعدام مطلبًا رئيسيًا(Thénault, 2021: 9).

في شهر جانفي 1959م وبعد ستة أشهر من قدوم الجنرال ديغول، شاع خبر طارئ أثار البلبلة بين أوساط المساجين، هذا الخبر يؤكد أنه قد تم العفو عن المحكوم عليهم بالإعدام وخفف الحكم عليهم إلى إدانتهم بالمؤبد مع الأشغال الشاقة، وكان وقع ذلك الخبر وكأن السجن كله تحرر فجأة من القبضة المميتة التي كانت تخنقه؛ فلم يكن يعني هذا الخبر أنه لن يكون هناك تنفيذ للإعدام، فقط يمكن للذين سيعدمون مستقبلاً ألاَّ تقطع رؤوسهم بالمقصلة كمجرمين لكن رمياً بالرصاص كجنود
(علاق، 2007: 284). بعد إمضاء اتفاقية إيفيانو في ماي 1962م كان هناك 1585 محكوم بالإعدام تم تغيير عقوبتهم إلى السجن المؤبد ليتم بعدها تحريرهم من مخيم فادوني(Khiati, 2014: 279).

وبالرجوع إلى أسباب هذه الأحكام القاسية التي تعرض لها المناضلون الجزائريون خلال فترة الثورة التحريرية والتي تمثلت في أحكام الإعدام فإننا نجد أن السلطات القضائية والعسكرية الفرنسية في الجزائر لم تتردد في إطلاق هذا الحكم على أي مناضل ثبت أنه قد شارك في العمل الثوري أو قام بمساعدة الثوار، فعلى سبيل المثال نجد في مقال لجريدة لاديباش (La Dépêche)سنة 1958م أنه في الجزائر وبتاريخ 24 أفريل 1958م تم إعدام ثلاثة جزائريين قاموا بصناعة الأسلحة لصالح الثورة التحريرية من بينهم طالب عبد الرحمن[3]،كما نجد وثيقة أخرى صادرة بتاريخ 4 ديسمبر 1961م عن المحكمة العسكرية بالجزائر العاصمة تقضي بإعدام ثمانية من المجاهدين الجزائريين من بينهم المجاهد مسعود جديد والتهمة الموجهة ضدهم كانت الانتماء إلى جيش التحرير الوطني (Djadid, 2014: 181)، ونجد أيضاً أن حكم الإعدام الذي صدر في حق المجاهدتين جميلة بوعزة وجميلة بوحيرد في جويلية 1957 كان بسبب تهمة الإرهاب والانتماء إلى جيش التحرير الوطني(قلوجي، 2014: 123- 174)، كما نجد مثالاً آخر على سبب حكم الإعدام وهو القيام بهجومات ضد الفرنسيين أو قتلهم مثلما هو الحال مع الشهيد أحمد زبانة الذي حكم عليه بالإعدام ونفذ فيه الحكم في 19 جوان 1956م بتهمة قتل أحد الحراس الفرنسيين[4]، كما تجدر الإشارة إلى وجود مجاهدين جزائريين تم إعدامهم دون محاكمة وذلك بعد إلقاء القبض عليهم مثلما حصل مع الشهيد العربي بن مهيدي الذي تعذيبه حتى الموت في مارس 1957م ، أو المناضل النقابي عيسات إيدير الذي استشهد تحت التعذيب يوم 26 جويلية 1959م (Khiati, 2014: 173- 174) أو الشهيد المحامي علي بومنجل الذي تم تعذيبه إلى غاية استشهاده في 23 مارس 1957م دون أن يمر على المحاكمة(زوبير، 2002- 2003: 112). و كنتيجة لما سبق نستنتج أن السلطات الاستعمارية كانت تعتبر النشاط الثوري للجزائريين عملاً إرهابياً يهدد أمن الدولة الفرنسية ولذلك فإن أحكام الإعدام كانت الأقرب في هذا الحالات.

[3]-*La Dépêche*, «3 dangereux tueurs du F.L.N exécutés hier à Alger parmi eux Taleb Abderrahmane le fabricant de bombes», 25 Avril 1958, p 1.
[4]- *l'echod'oran*, «Condamnes A Mort 2 terroristes guillotinés hier à la prison D'ALGER».20 Juin 1956, p 1.

2. وضعية المحكوم عليهم بالإعدام في السجون

في جو يسوده الترقب واحتباس للأنفاس، في كل لحظة تمر دون المناداة باسم أحد المحكوم عليه بالإعدام لسحبه باتجاه المقصلة يشعر فيها المحكوم عليهم بالإعدام بالتعذيب النفسي، وذلك في حد ذاته هدف من أهداف الترهيب المُمنهج ضدهم. كانت إحدى الزنزانات هي زنزانة الرعب الشديد، فالذي يبيت فيها سوف ينفذ فيه حكم الإعدام وقد تفنن الجلادون في ترهيب الوطنيين حيث كانت تؤخذ مجموعة من الوطنيين نحو هذه الزنزانة لتخويفهم ثم ينفذ الحكم في ثلاثة أو أربعة منهم، أما الباقون فكان منهم من فقد عقله أو جن ولا زال يعاني من الإرهاصات النفسية(بختي و لعباسي، 2018: 95).

أكدت لجنة الصليب الحمر التي زارت سجن مونتلوك في ليون في 05 ماي 1960م أن المساجين يعانون نفسيا في انتظار تنفيذ حكم الإعدام، حيث إن الإعدامات ولّدت بين المساجين انفعالاً مفهوماً، الآخرون تمنوا لو أن المحكومين بالإعدام يتم نقلهم إلى مؤسسة أخرى. سجن مونتلوك بدأ بتجميع المحكومين بالموت خلال فترة وبعد ذلك أصبح هذا السجن يقوم بتنفيذ أكبر عدد من الإعدامات في فرنسا خلال حرب الجزائر، فخلال شهر ماي 1960م عرف هذا السجن الحكم بالإعدام على 17 سجينا سياسياً جزائرياً وامرأة جزائرية من صنف المساجين "أ"(Khiati, 2014: 278). كان المحكومون بالإعدام بعد محاكمات عسكرية صورية لا يطلعون على تاريخ تنفيذ الحكم عليهم، مما يبقي الكثير منهم في حالة رعب دائم وترقب منتظرين الموت في أي لحظة(بختي و لعباسي، 2018: 95).

المحكوم عليهم بالإعدام كان يحكمهم نظام خاص في السجون، حيث كانوا يوزعون على زنزانات رهيبة وتطبق عليهم إجراءات صارمة في الحراسة ليلاً ونهاراً، كما كانوا يقضون مدة سجنهم –سواءً كانت طويلة أو قصيرة-داخل الزنزانات في عزلة تامة عن بقية السجناء ولا يرون إلا الحراس الخاصين بهم، كان كل أربعة سجناء محكوم عليهم بالإعدام يوضعون في زنزانة واحدة، وهذه الزنزانة من المفروض أنها لا تتسع إلا لسجين واحد فقط(زوبير، 2002- 2003: 95)، وكانت الزنزانات ضيقة جداً وبمراحيض مكشوف، ويمكث هؤلاء المعتقلين مكبلي الأرجل بسلاسل من حديد(بختي و لعباسي، 2018: 95).

يصف المحامي البلجيكي سارج مورو (Serge Moureaux)الذي دافع عن الجزائريين أثناء الثورة حال المحكوم عليهم بالإعدام في الجزائر، بأن سلطات الاحتلال الفرنسي كانت تقوم بسجن المتهمين الجزائريين المحكوم عليهم بالإعدام في زنزانات فظيعة لا يمكن وصفها، قبل أن تتمكن هيئة الدفاع الجماعية من الحصول على نظام المعاملة "أ" لصالح المساجين السياسيين للجبهة، أما نظام المعاملة المتبع إزاء المحكوم عليهم بالإعدام فحدث ولا حرج. يوضع المحكوم عليه بالإعدام في زنزانة خاصة لا تتجاوز مساحتها ثلاثة أمتار، لا يمكنه الخروج منها إطلاقاً، يمكث فيها المسجون مربوطاً إلى السرير ويبقى لصيقاً به على الدوام، مكبلاً بالأغلال في رجليه، طول السلسلة لا يسمح له حتى أن يتجاوز مساحة الزنزانة، هذه الأخيرة بها مغسلة ومكان لقضاء الحاجة وسطل ماء ونافذة صغيرة مخصصة للتواصل مع السجين، يشاهد الحارس من خلال هذه النافذة كل زوايا الغرفة، ويشاهد كل تحركات السجين، عندما يستحم أو يقضي حاجته، والمحامي الذي يتولى الدفاع عن هذا المسجون يتوجب عليه أن يجلس إلى جانبه في هذه الزنزانة (مورو، 2015: 78).

وقد أشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدورها إلى وضعيتهم المزرية حيث ذكرت في تقريرها أثناء زيارتها لمركز العقوبات في وهران في 13 ديسمبر 1962 أنه بعكس البلدان التي يتمتع فيها المحكومون بالإعدام بنظام سجن متطور وحسن، فالمحكومون بالإعدام في الجزائر كانوا أمواتا معلقين: «إنهم يشتكون دوماً من غرفهم المظلمة والرطبة حيث يقيم كل ثلاثة منهم في غرفة، إنهم يطالبون بقاتلات الجراثيم، إنهم يتمنون أن يمتلكوا كتباً لدراسة العربية والفرنسية...»، وفي تقرير آخر للجنة أثناء زيارة وفد الصليب الأحمر الدولي إلى مركز العقوبات بقسنطينة في 07 ديسمبر 1961م أشاروا إلى نقص الملابس الداخلية وأنه ليس لهم الحق في تلقي الطرود والرسائل وحتى الغذاء، إنهم يطالبون بتغيير هذا النظام الذي عانوا منه طوال فترة سجنهم، إنهم أيضا يشتكون من قصر فترة الزيارة في قاعة الاستقبال ذويهم وأسرهم التي جاءت من بعيد (15 دقيقة فقط) وليس لديهم حتى الحق من الاقتراب من أطفالهم (Khiati, 2014: 277).

كما يصف المناضل محمد سعيد معزوزي أيضاً حالة المحكوم عليهم بالإعدام في سجن سركاجي فيقول: «رأيت المحكوم عليهم بالإعدام لأول مرة وهم مكبلو الأرجل بالسلاسل الحديدية؛ كانوا يسيرون بعضهم خلف بعض عندما يتجولون. كان المنظر مرعباً ولن أنساه أبدًا...كان البعض منهم صغار السن وكانت ملامح العزة بادية على محياهم. كانوا في شجار دائم مع المدير، وهي الفرصة التي اكتشفت فيها "علي زعموم" وهو مكبل بالقيود على رأس المجموعة. كان الناطق الرسمي باسم كامل المحكوم عليهم بالإعدام »(معزوزي، 2015: 242).

ولم يكن نظام السجن القاسي وحده يمثل معاناة المحكوم عليهم بالإعدام فما زاده قسوة هو تعامل الحراس معهم، كان الحراس في تعاملهم مع المحكوم عليهم بالإعدام مستفزين إلى أقصى الحدود، فمثلاً عندما يحين الوقت لتنفيذ حكم الإعدام في أحد المساجين يأتي الحارس ويضع المفاتيح في الأبواب فينهض السجين مرعوباً ويتوجه نحو الباب، فيطلق الحارس العنان لضحكاته الساخرة بشكل يثير الأعصاب، بينما يتوجس السجين ألماً في تلك الأجواء الرهيبة(مورو، 2015: 79). و بشهادة العديد من المجاهدين كان الحراس كثيراً ما يتهكمون على الوطنيين بإعطائهم شرائح لحم البقر ثم يقولون لهم: «أتعرفون لماذا أعطيناكم لحم البقر؟ لكي نجد الدماء في رقابكم حين تقطع»، وكان الانتظار الطويل للموت في الفترة الواقعة بين صدور الحكم وتنفيذه لا يطاق من الناحية النفسية(بختي و لعباسي، 2018: 95)، وعندما يتم إعدام المحكوم عليهم يكون ذلك اليوم احتفالاً بالنسبة لحراس السجن (شرب الخمور، غناء، لهو...) وذلك نتيجة كره وبغض الحراس للمدانين الجزائريين(زوبير، 2002- 2003: 95).

هذه التصرفات التي كان المحكوم عليهم بالإعدام يتلقونها من قبل حراس السجون عرفت نهايتها في عام 1959 بعد زيارة "لجنة الصليب الأحمر الدولي" إلى سجن سركاجي، يقول المجاهد حواسي أحسن: «كان المجاهد إسماعيل إيدير مسؤولاً عن المحكوم عليهم بالإعدام أمام الإدارة، وعند زيارة لجنة الصليب الأحمر الدولي في عام 1959م تحدث معها بخصوص تصرفات الحراس فكان ذلك رادعاً لتلك المعاملات»(بناجي، 2002- 2003: 91).

3. الإعدامات ورد فعل جبهة التحرير الوطني تجاهها

بادرت جبهة التحرير الوطني إلى اتخاذ موقف واضح من حكم الإعدام الصادر بحق مناضليها، ولما عرفت أن المحكومين بالإعدام أصبحوا وحدهم في مجابهة السلطات الاستعمارية سخَّرت جهودها المتاحة لنصرتهم، في هذا الجزء من الورقة البحثية سوف أبين مجهودات الجبهة في الدفاع عن المحكومين بالإعدام، ويمكن تقسيم رد فعل الجبهة حول الإعدامات إلى ثلاثة أقسام أساسية، يتمثل القسم الأول في تكوين هيئة من المحامين للدفاع عن هؤلاء المناضلين أمام القضاء الفرنسي والقسم الثاني يتمثل في استخدام الجبهة لنفوذها العسكري للانتقام للمحكومين بالإعدام، والقسم الثالث يتمحور حول الجهود الدبلوماسية وجلب الرأي العام الدولي لقضية المحكوم عليهم بالإعدام.

إن حضور المحامي إلى جانب المتهم أمام المحكمة أو في مراكز التحقيق والاعتقال يعتبر عملاً ضرورياً لضمان حقوقه، ونظراً للأعداد الكبيرة من المعتقلين الجزائريين خلال الأشهر الأولى من الثورة والذين بلغ عددهم سنة 1955 م أكثر من 1755 مناضلاً معتقلا كان جزء منهم مهدداً بالإعدام نظراً للتهم الموجهة ضدهم، ومنه فقد حرصت قيادة جبهة التحرير الوطني على تكوين لجنة من المحامين للدفاع عن هؤلاء المناضلين المعتقلين أو المحكوم عليهم بالإعدام والتي كانت تحت إدارة الجبهة وأطلق عليها اسم "لجنة الدفاع" أو "لجنة محامي جبهة التحرير الوطني" والتي تكونت بشكل رسمي في النصف الأول من سنة 1955 وكان من بين أعضائها: المحامي جاك فرجاس (Jacques Vergès)، الأستاذ المحامي مراد أوصديق، المحامي عبد الصمد بن عبد الله والمحامي أمقران ولد عودية وغيرهم من المحامين الذين انخرطوا في النضال الثوري عن طريق الترافع والدفاع عن المناضلين الجزائريين في المحاكم الفرنسية، وقد كانت قيادة الجبهة تقوم بتسديد أجور هؤلاء المحامين بشكل شهري حيث قدر المبلغ المسدد لكل محامي 350 فرنك شهرياً إضافة إلى تسديد نفقات السفر والإيواء (تركي ، سياسة جبهة التحرير الوطني في التكفل بالمدانين الجزائريين خلال الثورة التحريرية 1954- 1962، 2021- 2022: 60- 80).وإلى جانب الدفاع عن المعتقلين لعب المحامون دوراً هاماً تخفيف ظروف الاعتقال والضغوط النفسية خاصة بالنسبة للمحكومين بالإعدام وذلك عن طريق الزيارات داخل المعتقلات والسجون وكذلك إيصال المراسلات إليهم والدفاع عن حقوقهم كمعتقلين(تركي و زقب، المحامون الفرنسيون ودورهم في الدفاع عن مناضلي الثورة الجزائرية دراسة حالة الأستاذ جاك فرجاس، 2021: 160- 161).

إن قبول هؤلاء المحامين لمهمة الدفاع عن المناضلين الجزائريين أمام القضاء الفرنسي لم تكن بالمهمة السهلة فقد كان الامر يتعلق بالدفاع عن "أشخاص خارجين عن القانون قاموا بعمليات إرهابية ضد النظام العام" حسب القانون الفرنسي، ومنه فإن الامر جد خطير. هؤلاء المحامين اعتبروا دفاعهم عن الجزائريين عملاً إنسانياً يسعون من خلاله لمناهضة الاستعمار وحرية الشعوب، أما السلطات الاستعمارية فقد اعتبرت عملهم عداءً لها واتخذت ضدهم عدة إجراءات قمعية مثل المنع من الإقامة أو التهديد بالقتل، بل وصل بها الأمر إلى حد اغتيال بعضهم مثلما فعلت مع المحامي الجزائري أمقران ولد عودية والمحامي علي بومنجل(تركي و زقب، المحامون الفرنسيون ودورهم في الدفاع عن مناضلي الثورة الجزائرية دراسة حالة الأستاذ جاك فرجاس، 2021: 160- 161).

أما عن القسم الثاني؛ والذي يتعلق أساسا حول استخدام القوة العسكرية. فقد توعدت جبهة التحرير الوطني بالنتائج الوخيمة التي ستنجم عن تنفيذ الإعدامات، ففي بيان لها صدر أواخر فيفري 1956 ورد فيه ما يلي: «إننا نشهد العالم على النتائج التي ستترتب عن هذه الجريمة الفظيعة...إذا أقدمت الحكومة الفرنسية على هذه الإعدامات فإن القمع سينهال على الأوروبيين المدنيين». لكن روبير لاكوست أبى إلا أن يرضي غلاة المعمرين الذين يطالبون منذ ربيع 1956م بتنفيذ الحكم في جميع المحكوم عليهم بالإعدام(بناجي، 2002- 2003: 136- 137).

بعد إعدام زبانة وفراج قررت قيادة الثورة الانتقام لهما بمضاعفة العمل المسلح حيث أعطت تعليمات للفدائيين في المنطقة المستقلة للجزائر العاصمة لاغتيال الأوروبيين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و54 سنة ويستثنى من ذلك الأطفال والشيوخ والنساء، إن عملية إعدام أحمد زبانة وعبد القادر فراج تعتبر من الأسباب الأساسية التي دفعت قادة الثورة في المنطقة المستقلة إلى تكثيف العمل الفدائي، حيث يعتبر فرحات عباس أن تاريخ إعدام الشهيدين هو بداية لتاريخ معركة الجزائر، ومن جهتها تؤكد السيدة جرمان تيون أنه قبل تاريخ إعدام زبانة وفراج لم يكن لجبهة التحرير الوطني أي عمل مسلحة في منطقة الجزائر، ولم تكن هذه الأخيرة تملك أي قنبلة وفي اليوم التالي من عملية الإعدام بدأت أولى الاعتداءات على السكان الأوروبيين، وهذا ما ذهبت إليه زهرة ظريف بيطاط التي ترى بأن تنظيم العمليات الفدائية تم بعد إعدام الشهيدين (لرباس، 2021: 136- 137).وهكذا وما أن تسرب خبر إعدام زبانة وفراج حتى انطلقت عمليات فدائية قدر عددها بنحو 30 عملية بالمسدسات في العاصمة فقط، خلفت 47 ضحية من الأوروبيين بين قتيل وجريح، وفي يوم 22 جوان 1956 أغلقت جميع المحلات التجارية في أحياء الجزائريين بوهران، كما توقف عمال الحمالة بالميناء عن العمل لمدة ساعة تنديداً بفظاعة الجريمة المرتكبة في سركاجي(بناجي، 2002- 2003: 82).

قامت جبهة التحرير الوطني أيضًا بالقضاء على عدد من الجلادين الذين يقومون بإعدام الجزائريين بالمقصلة وذلك بغرض تخويف الجلادين الآخرين، ومن هؤلاء الجلادين نذكر: قتل الجلاد جوستين بوديJustin Boudetعلى يد عناصر جبهة التحرير الوطني في شهر أفريل 1957 صباحاً، وذلك بمنزله وبواسطة طلقات رشاش، كما تم القضاء على الجلاد كاريار خلال شهر سبتمبر 1957 عندما كان يركب سيارة من نوع مرسيدس (Djadid, 2014: 166)، وفي سجن قرونوبل حكم بالإعدام على مناضلين من جبهة التحرير قاما بقتل سجان أثناء عصيان وقع داخل السجن، بعد الحكم عليهما بالإعدام طلب أحد أفراد عائلة أحد المُدَانين القيام بزيارة ابنهم والتقاط صورة له من أجل الذكرى، فقام المحامي بذلك رغم ما في الأمر من خطورة على مستقبله بوصفه محاميا، وتم في ما بعد نشر صورتي المناضلين في جريدة المجاهد (كوبون، 2015: 103).

واصلت السلطات الفرنسية في عملية الإعدامات وتواصل معها ثأر جبهة التحرير الوطني لمناضليها وشهدائها، فعمدت إلى قتل ثلاث جنود أسرى رمياً بالرصاص عقب تنفيذ حكم الإعدام على الشهيد طالب عبد الرحمن(بناجي، 2002- 2003: 82)، وفي رد فعل آخر هددت الجبهة عبر الإذاعة بالانتقام من الأسرى

الفرنسيين كرد فعل على إعدام المجاهدين الجزائريين وكان ذلك بتاريخ 4 مارس 1958م[5].وفي واقعة أخرى حكمت جبهة التحرير الوطني بالإعدام على ثلاثة جنود فرنسيين ونفذت الحكم عليهم بتهمة التعذيب والاغتصاب والقتل، وفي يوم 25 أفريل 1958م قامت المحكمة الخاصة لجيش التحرير الوطني المجتمعة فوق التراب الوطني بالحكم بالإعدام بتهمة التعذيب واغتصاب وقتل المدنيين في مشتة رمل السوق بمنطقة القالة، على ثلاثة جنود فرنسيين، هذا ما جاء في بيان وقد تم تنفيذ الحكم في فجر يوم 30 أفريل 1958م، وقد كان هدف الجبهة من هذه المحاكمات هو توقيف عمليات الإعدام التي استهدفت مناضليها (تينو، 2015: 177).

وعن القسم الثالث؛ والذي يتعلق أساساً بالجهود السياسية أو الخطوات السلمية، يمكن هنا إطلاق عنوان واحد على هذه المرحلة وهو "نقل المحاكمات إلى الحدود الأوربية" وتحديدا نحو فرنسا، لقد نظمت جبهة التحرير الوطني حملة كبيرة لنقل قضية المحكومين بالإعدام إلى الرأي العام العالمي فكان ملف المعدومين من الملفات الساخنة التي حظيت بالنقاش في الوسط الفرنسي، وكانت خطة الجبهة واضحة في هذا الشأن حيث عملت مع مجموعة محاميها على نقل المحاكمات التي تخصهم إلى فرنسا، حيث الصحافة تتابع عن كثب الأمور المتعلقة بالحرب. سؤال يجب أن يطرح هنا، هل نجت خطة نقل المحاكم نحو فرنسا في الإفلات من حكم الإعدام؟

إن إبراز التناقضات الداخلية لسياسة الحكومة الفرنسية، مكن هيئة الدفاع الجماعية من إنقاذ العديد من أرواح المحكوم عليهم بالإعدام، ويحتمل أنها اختزلت فترة الاحتضار لحرب لم تفصح إطلاقاً عن اسمها (مورو، 2015: 35)، جدل واسع بين المحامين حول استراتيجيات الدفاع بين المحامين المدافعين عن مناضلي الجبهة، كان جاك فرجاس خلص إلى استخدام استراتيجية دفاعية تخلص المعتقل من الإعدام، وساهمت بشكل عملي إلى تخليص الكثير منهم من الموت بسبب التغطية الإعلامية (Thénault, 2021: 9)، وعملت هيئة الدفاع عن مناضلي الجبهة في كثير من الحالات على تأخير عمل المقصلة، وذلك عن طريق إطالة إجراءات المحاكمة، وذلك من شأنه أن يقلل من تنفيذ أحكام الإعدام (مورو، 2015: 38).

قامت الجبهة بردود أفعال متعددة تجاه إعدام الاحتلال الفرنسي للمدانين الجزائريين، منها أنها قامت بتاريخ 13 جانفي 1958م بنداء للصليب الأحمر الدولي من أجل التدخل لوقف إعدام المجاهدين: قادة مولاي الطيب، شريط علي الشريف، شعبان بن محمد، فرحات أحمد أولاد الطالب وآخرين[6].

ورداً على التجاوزات والمعاملات القاسية رفع عدد من السجناء نداءات وشكاوي لعلها تلفت انتباه السلطات الفرنسية لهذه الظاهرة، كما رفعوا شكاوي لمحاميهم المكلفين من طرف جبهة التحرير، هؤلاء بدورهم قاموا بدورهم ولفتوا انتباه لجنة حماية حقوق الإنسان، والنتيجة كانت أن هذه اللجنة قامت بزيارات لمختلف السجون لتقصي الحقائق، لكن إدارة السجون لعبت دورها باتخاذ كل الاحتياطات

[5]-*المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري*، «بدماء الشهداء نكتب تاريخ المجد هؤلاء تم فيهم تنفيذ الاعدام»، ع: 24، 29 ماي 1958، ص9.

[6]-*المجاهد*،«بدماء الشهداء نكتب تاريخ المجد هؤلاء تم فيهم تنفيذ الاعدام»، المصدر السابق، ص9.

والتدابير لإعطاء صورة مغايرة عن حقيقة السجون، ومن أمثلة ذلك أن إدارة السجون عندما علموا بأن لجنة حقوق الإنسان قادمة لزيارة سجن بربروس قاموا بتهيئة الأوضاع وأخذ التدابير حتى في اختيار المساجين الذين سيقابلون اللجنة وتطرح عليهم الأسئلة من طرفها، فتم اختيار سجناء يعملون عملاءَ للإدارة فلما تم استجوابهم كان ردهم "أن كل شيء على ما يرام في هذا السجن"(زوبير، 2002- 2003: 96).

عمل المحامون أيضاً على تحسين ظروف المساجين المحكوم عليهم بالإعدام، فمثلا نذكر ما قام به الأستاذ مورو، حيث رفع شكوى إلى مدير سجن "دوي" في الشمال الفرنسي، ثم اتصل بعدها بالمدير الجهوي لإدارة السجون، وتحصل بعد ذلك على وعود بتحسين نظام المعاملة الخاصة بالمساجين المحكوم عليهم بالإعدام، كما لعب المحامون دوراً كبيراً في تحسين ظروف المسجونين الجزائريين، حيث تم الاتفاق بين قيادة الفدرالية وهيئة الدفاع للدخول في إضراب عام في كل السجون الفرنسية من أجل الحصول على نظام المعاملة "أ"، وتم ذلك الإضراب بسرعة فائقة وكانت نتيجته أن تحصل المساجين على النظام "أ". بعدها تم إيقاف الإضراب بعد تحقيق أغلب المطالب، فالمحكوم عليهم بالإعدام أصبح لهم الحق في الدراسة وممارسة الرياضة، والخروج إلى قاعة الاستقبال للاتصال بالمحامين، ودخول المطعم والحمام، وقد تحصلوا عليها بالتدريج، وبذلك قوضت قواعد العمل بالنظام المهين للمساجين حيث كان يجري كل شيء داخل الزنزانة(مورو، 2015: 79- 82).

ومن المواقف التي تبين تعاطف المحامين مع المساجين المحكوم عليهم بالإعدام ما يذكره المحامي هنري كوبون، حيث يذكر أن المحكوم عليهم بالإعدام في سجن قسنطينة كانوا مهتمين ومتابعين لتطورات كرة القدم في فرنسا وكان عددهم أحَدَ عشَرَ مسجوناً، فقرر المحامي في إحدى زياراته لهم تنظيم مباراة كرة قدم بين الأحَدَ عَشَر مسجوناً وأحَدَ عشر محامياً من هيئة الدفاع الجماعية (فريق المحامين ضد فريق المحكوم عليهم بالإعدام)[7]، وتم التنسيق بين المحامين والمساجين، لكن هذه المبادرة لم يكتب لها النجاح، فقد ضغطت منظمة الجيش السري لتنفيذ حكم الإعدام فيهم وقاموا بالقوة بتنفيذ الحكم حتى دون توقيع الجنرال ديغول على تنفيذه(كوبون، 2015: 223).

الجهود الإعلامية والتقارير الصحفية كانت هي أيضا من أهم محركات قضية المعدومين، فبعدما أن أقدمت قوات الاحتلال الفرنسي على تعذيب المجاهد العربي بن مهيدي حتى الموت، أصدرت بياناً تأكد فيه أن المجاهد قد أقبل على الانتحار ولم يقتل من طرف الجلادين الفرنسيين، وهنا ردت عليها جبهة التحرير الوطني ببيان من خلال جريدة المقاومة الجزائرية تفند فيه هذه الادعاءات، وكان المقال بعنوان "حول الانتحارات" أكدت فيه الجبهة على أن قوات الأمن الفرنسي هي من قامت بتعذيب المجاهد العربي بن مهيدي حتى الموت، وكذلك هو الحال بالنسبة للمناضل المحامي على بومنجل الذي عذب هو أيضاً حتى الموت ثم أصدرت السلطات الفرنسية بياناً تأكد فيه انتحاره[8]، كما وجهت الجبهة عن طريق الأستاذ أحمد

[7].كان من بين المحامين: جاك فرجاس، كوريجي، ماثيو، هنري كوبون.

[8]-*جريدة المقاومة الجزائرية 1956 لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني*،«حول الانتحارات»، ع: 10، طبعة 3، 25 مارس 1957،منشورات ANEP، الجزائر، ص 4.

بومنجل شقيق الشهيد على بومنجل رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، أكدت فيها على أن المحامي علي قتل من طرف الجلادين ولم يقم بالانتحار[9].

وفي مظهر من مظاهر التكفل بالمجاهدين الذين أعدموا بعثت جبهة التحرير الوطني برقية إلى الكاتب العام لهيئة الأمم لمتحدة والى الرئيس الأمريكي إيزنهاور والى السادة الرؤساء: نهرو، تيتو، بورقيبة، البكاي. وجاء في هذه الرسالة: «إن وفد جبهة التحرير الوطني الجزائري بالخارج يلفت نظركم إلى "حرب الإبادة" التي يشنها الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري. إن فرنسا بقتلها للأسرى وبتطبيقها للإعدام الجماعي وبما ترتكبه شرطتها من جرائم...ترمي إلى القضاء قضاءً كاملاً على العنصر الجزائري»[10]،كما قامت جبهة التحرير الوطن بإرسال رسالة إلى "البابا" تندد فيها بحرب الإبادة التي تقوم بها قوات الاحتلال الفرنسي ضد الجزائريين، وتطلب فيها من الكنيسة فضح هذه الممارسات «أتقدم إلى قداستكم بصفتكم أعلى سلطة روحية وأخلاقية في العالم المسيحي لأفضح لكم أساليب الإبادة المستعملة ضد شعب كامل من ناحية ولأبين لكم مدى التعدي على أقدس حقوق الشخصية الإنسانية...»[11].

في تصريح آخر لجبهة التحرير الوطني نشرته على جريدة المقاومة، أكدت فيه الجبهة على أن عمليات الإعدام التي تقوم بها سلطات الاحتلال الفرنسي ضد المعتقلين الجزائريين ستؤدي بالتأكيد إلى ازدياد التوتر والعداوة بين الجزائريين المسلمين والأوروبيين القاطنين بالجزائر، ومما جاء في التصريح:«...لأن إعدام هؤلاء المساجين سيؤدي بلا شك إلى انفجار شامل في كامل الجزائر والى عاصفة من البغض والكراهية وتفاقم حالة التوتر بين المسلمين الجزائريين وبين الأوروبيين القاطنين بالجزائر، وإذا كان الاستعماريون الفرنسيون يظنون أن تنفيذ الإعدام سيؤدي إلى إحباط عزائم المكافحين الجزائريين والى اليأس فيهم، فهم مخطئون ظنهم»[12].كما نددت جبهة التحرير الوطني في مقال لها في جريدة المقاومة بالإعدامات التي تطال مناضليها؛ فتطرقت في هذا المقال إلى قضية إعدام المناضلات الجزائريات من طرف الاحتلال الفرنسي، وكان المقال بعنوان: "Condamnées à mort" حيث نددت جبهة التحرير الوطني من خلاله بحكم الإعدام الصادر ضد طالبتين جزائريتين منخرطتين في صفوف جبهة التحرير الوطني وهما جميلة بوعزة وجميلة بوحيرد[13].

---

[9]-*جريدة المقاومة الجزائرية 1956 لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني*، «رسائل وتعاليق»،ع: 11، الطبعة 3، 1 أفريل 1957، منشورات ANEP، الجزائر، ص 6.

[10]-*جريدة المقاومة الجزائرية 1956 لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني*،«نداء إلى الضمير العالمي»، ع: 14، الطبعة 3، 6 ماي 1957، منشوراتANEP، الجزائر، ص 5.

[11]-*جريدة المقاومة الجزائرية 1956 لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني*، «في رسالة إلى البابا ممثل جبهة التحرير الوطني يندد بحرب الإبادة في الجزائر»، ع: 14، الطبعة 3، 6 ماي 1957، منشوراتANEP، الجزائر، ص5.

[12]-*جريدة المقاومة الجزائرية لسان حال جبهة التحرير الجزائرية*، «إعدام المحكوم عليهم سيزيد لثورة تأججاً»، ع: 23، 1 مارس 1957، منشوراتANEP، الجزائر، ص5.

[13]- *RESISTANCE ALGERIENNE*, «Condamnées à mort», N 36, 13 au 20 Juillet 1957, p 1.

الخاتمة:

من خلال ما تم ذكره يتبين لنا أن الاحتلال الفرنسي في الجزائر قد استعمل الحكم بالإعدام على المناضلين الجزائريين بهدف ردع الثورة وترهيب الجزائريين، كما يتبين لنا أن أحكام الإعدام ضد المناضلين الجزائريين قد بلغت ذروتها مع أحداث معركة الجزائر وخاصة بعد تزايد عمل المحاكم العسكرية في الجزائر، ولا يمكن إخفاء دور جهاز القضاء الفرنسي في هذه العملية حيث كان القضاة العسكريون عبارة عن مكمل لعمل الجيش الفرنسي وأن المطلوب منهم كان إصدار أحكام محددة تتراوح بين الحكم بالإعدام أو المؤبد.

عانى المناضلون والمجاهدون الجزائريون وعائلاتهم خلال فترة الثورة التحريرية من أحكام الإعدام الصادرة ضدهم والتي كانت في كثير من الأحيان تنفذ بالفعل فأصبحت هذه الأحكام تشكل رعباً بالنسبة إليهم وهذا ما دفع بجبهة التحرير للبحث عن حل لهذه التجاوزات والأحكام الظالمة، ومنه فقد تعاملت جبهة التحرير الوطني مع تلك الأحداث بالوسائل المتاحة لديها سواء باستخدام الوسائل العسكرية أو السلمية وتراوحت الوسائل العسكرية بين الانتقام من الجلادين باغتيالهم وبين الانطلاق في عمليات انتقامية فدائية كالتي جاءت بعد إعدام زبانة وفراج، أما عن الوسائل السلمية فقد جندت فريق من المحامين للدفاع عنهم وإنقاذهم من عقوبة الموت، ناهيك عن إيصال قضيتهم إلى الرأي العام سواء الفرنسي أو العالمي.

أسهمت جهود جبهة التحرير الوطني في الدفاع عن المناضلين المحكومين بالإعدام في المحاكم الفرنسية في تراجع السلطات الاستعمارية عن تنفيذ الكثير من أحكام الإعدام، كما أن هذه الجهود قد جلبت انتباه الرأي العام الفرنسي والعالمي وكذلك اللجان والجمعيات الدولية لهذه التجاوزات غير القانونية التي يقوم بها الاحتلال الفرنسي في حق شعب يبحث حن حريته واستعادة سيادته.

البيبليوغرافيا

باللغة العربية:

-المصادر

1. بودينة، م. (2009). *الناجي من المقصلة*. (محمد المعراجي، المحرر، و عمر المعراجي، المترجمون) الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار.
2. علاق،ه. (2007). *مذكرات جزائرية*. (مسعود جناح، و عبد السلام عزيزي، المترجمون) الجزائر: دار القصبة للنشر.
3. قروج، ج. (2013). *مداشر وسجون*. (عبد المجيد سالمي، المحرر، و نسيمة مسعيد، المترجمون) الجزائر: طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية.
4. كوبون، ه. (2015). *محامي الفلاقة عضو مجموعة المحامين المدافعين عن مناضلي جبهة التحرير الوطني 1958-1962*. (عبد السلام عزيزي، المترجمون) الجزائر: دار القصبة للنشر.
5. معزوزي، م س. (2015). *عايشت الحلو والمر*. (لحسن موساوي، المحرر، و عز الدين بوكحيل، المترجمون) الجزائر: دار القصبة للنشر.

6. مورو، س. (2015). *محامون بلا حدود مجموعة المحامين البلجيكيين وثورة التحرير*. (مصطفى ماضي، المحرر، و بشير بولفراق، المترجمون) الجزائر: دار القصبة للنشر.

الدراسات (كتب و مقالات)

1. بختي، ع. (ديسمبر, 2018). سجن وهران أثناء الاحتلال الفرنسي 1939- 1962. *الحوار المتوسطي*، 9 (3)، 93-112.
1. بناجي، ج. (2002- 2003). السجون الاستعمارية بالجزائر مع دراسة نموذجية لسجن سركاجي (بربروس) اعتمادا على سجلات الإيداع 1954- 1962. جامعة الجزائر ملحق بوزريعة، الجزائر. مذكرة ماجستير في التاريخ.
2. تركي، ع. (30 01, 2021). المحامون الفرنسيون ودورهم في الدفاع عن مناضلي الثورة الجزائرية دراسة حالة الأستاذ جاك فرجاس. *مجلة آفاق علمية*، 13 (1)، 157- 174.
3. تركي، ع. (2021- 2022). سياسة جبهة التحرير الوطني في التكفل بالمدانين الجزائريين خلال الثورة التحريرية 1954- 1962. جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في التاريخ.
4. تينو، س. (2015). *عدالة غريبة القضاء في حرب الجزائر*. (عمر لحسن، و عبد المجيد سالمي، المترجمون) الجزائر: منشورات EDIF.
5. زوبير، ر. (2002- 2003). جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة خلال الفترة 1955- 1961. جامعة الجزائر، الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ.
6. قلوجي،ن. (2014). *عرائس بربروس مجاهدات على قيد الخلود*. الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار.
7. لرباس، ن. (8 جوان, 2021). المنطقة المستقلة "معركة الجزائر" أوت 1956 أكتوبر 1957. *دفاتر البحوث العلمية*،9 (1)، 134- 152.

جرائد:

1. المجاهد. (29 ماي, 1958). بدماء الشهداء نكتب تاريخ المجد هؤلاء تم فيهم تنفيذ الاعدام. المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، (24). 10.
2. المقاومة الجزائرية. (1- 10 مارس 1957). إعدام المحكوم عليهم سيزيد لثورة تأججاً. المقاومة الجزائرية لسان حال جبهة التحرير الجزائرية، (23). 5.
3. المقاومة الجزائرية. (25 مارس 1957). حول الانتحارات. المقاومة الجزائرية 1956 لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، (10). 4.
4. المقاومة الجزائرية. (1 أفريل 1957). رسائل وتعاليق. المقاومة الجزائرية 1956 لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، (11). 6.
5. المقاومة الجزائرية. (6 ماي 1957). في رسالة إلى البابا ممثل جبهة التحرير الوطني بندد بحرب الإبادة في الجزائر. المقاومة الجزائرية 1956 لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، (14). 5.
6. المقاومة الجزائرية. (6 ماي 1957). نداء إلى الضمير العالمي. المقاومة الجزائرية 1956 لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، (14). 5.
7. المقاومة الجزائرية. (20 ماي 1957). الاغتيال باسم القانون. المقاومة الجزائرية لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، (15).c- d.

باللغة الأجنبية:

المصادر

1. Apap, G. (01, 1997). Etre magistrat en Algérie Extraits d'interviews réalisées auprès de magistrats ayant exercéleurs fonctions en Algérie jusqu'en 1962. Le Genre humaine, 121-134.https://shs-cairn-info.acces.bibl.ulaval.ca/revue-le-genre-humain-1997-1?lang=fr, vu le 12/01/2024.
2. Djadid, M. (2014). Mémoires d'un martyr survivant. Alger: mondiale priant service.
3. Khiati, M. (2014).la Croix- Rouge Internationale et la guerre d'Algérie. Alger: Houma éditions.

دراسات (كتب و مقالات)

1. Manceron, G. (2024).Les guillotinés de Barberousse en 1957 .*Alger 1957 – des Maurice Audin par milliers.* https://1000autres.org, vu le 20/03/2025.
2. Marc, A.(2019). Requérir la peine de mort. Les magistrats militaires entre la France et l'Algérie durant la guerre d'indépendance algérienne. *21 & 20Revue d'histoire*, N°142, 19- 32. https://shs.cairn.info/revue-vingt-et-vingt-et-un-revue-d-histoire-2019-2-page-19?lang=fr&tab=resume, vu le 20/03/2025.
3. Thénault, S. (2021). Négation de la guerre, terrorisme et exception : Abderrahmane Taleb et la Guerre d'indépendance algérienne (1962-1954).*Histoire Politique [En ligne]*,N°45, octobre 2021, pp 1- 33.https://journals.openedition.org/histoirepolitique/1819, vu le 17/07/2023.

الجرائد:

1. La Dépêche. (25 Avril 1958). 3 dangerux tueurs du F.L.N exécutés hier à Alger parmi eux Taleb Abderrahmane le fabricant de bombes. *La Dépêche*, (20). 1.
2. l'echo d'oran. (20Juin 1956). Condamnes A Mort 2 terroristes guillotinés hier à la prison D'ALGER. *l'echo d'oran*, 30 (570). 1.
3. RESISTANCE ALGERIENNE. (13au 20 Juillet 1957).Condamnées a mort .*RESISTANCE ALGERIENNE*, (36). 1.